الأمم المتحدة

S/2008/709

مجلس الأمن

Distr.: General
17 November 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30)، الذي طلب إليَّ فيه المجلس أن أقدم تقارير فصلية عن الحالة في الصومال. ويغطي التقرير التطورات التي طرأت منذ تقريري الأخير المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (S/2008/466) ويركز، بوجه خاص، على التطورات السياسية الداخلية والجهود الجارية لتنفيذ اتفاق جيبوتي المبرم بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال. ويشمل التقرير معلومات ذات صلة بجهود بناء السلام، ومعلومات مستكملة عن الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان، فضلاً عن الأنشطة التنفيذية لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها في الصومال. ويقدم أيضاً معلومات مفصلة عن حالة التخطيط للطوارئ من أجل النشر المحتمل لعملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وكذلك معلومات مستكملة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨١٦ (٢٠٠٨) بشأن القرصنة والسطو المسلح على نحو ما هو مطلوب في الفقرة ١٣ من ذلك القرار.

ثانيا – التطورات الرئيسية في الصومال

ألف – التطورات السياسية

٢ – شهد الصومال عدداً من التطورات السياسية الهامة منذ تقريري الأخير، من أهمها القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء نور حسن حسين في ٢٩ تموز/يوليه بإقالة رئيس بلدية مقديشو، وحاكم منطقة بنادير، محمد ديري، بتهمة سوء إدارة الأموال العامة. وعقب إقالة السيد ديري، قدم عشرة من أعضاء الحكومة المتحالفين مع الرئيس عبد الله يوسف استقالتهم في ٢ آب/أغسطس احتجاجاً على ذلك القرار. وفي وقت لاحق، أعاد الرئيس يوسف تنصيب رئيس البلدية، مما أثار توترات داخل الحكومة. وفي ٣ آب/أغسطس، عين رئيس

الوزراء بدوره خمسة وزراء ونائب وزير جددا ليحلوا محل الأشخاص الذين قدموا استقالتهم.

٣ - وفي محاولة للخروج من المأزق، اجتمع قادة الحكومة الاتحادية الانتقالية، أي الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان، في أديس أبابا في ٢٥ آب/أغسطس، حيث توصلوا إلى اتفاق تحت رعاية الحكومة الإثيوبية. وينص اتفاق أديس أبابا على إعادة تشكيل إدارة بنادير الإقليمية في غضون ١٥ يوماً من توقيع الاتفاق؛ وتحصيل الإيرادات وإدارتها بشكل ملائم؛ وبناء قدرات وزارة المالية وإدارات الجمارك والمطارات والموانئ وإعادة نشر القوات الإثيوبية خارج العاصمة عقب إعادة تشكيل إدارة بنادير الإقليمية.

٤ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، أعلن رئيس الوزراء حسين أمام البرلمان أنه سيتم إنشاء لجنة مؤلفة من ١٢ عضواً للعمل بشأن إصلاح إدارة بنادير الإقليمية وفقاً لما نص عليه اتفاق أديس أبابا الموقع في ٢٥ آب/أغسطس. وفي ١ أيلول/سبتمبر مُني بالفشل اقتراح بحجب الثقة عُرض على البرلمان في ٢٥ آب/أغسطس ضد رئيس الوزراء بتصويت ١٩١ عضواً من بين ٢٠٠ عضو كانوا حاضرين.

٥ - وفي حين يبدو أن اتفاق أديس أبابا خفف من حدة التوترات داخل الجهاز التنفيذي، فإن أعضاء البرلمان الاتحادي الانتقالي صوتوا ضد إعادة تنصيب أعضاء الحكومة الذين قدموا استقالتهم في ٦ أيلول/سبتمبر. وبالتالي، شكل رئيس البرلمان لجنة برلمانية للنظر في المسألة. وقدمت اللجنة تقريراً إلى البرلمان دعمت فيه قراره السابق بعدم إعادة تنصيب الوزراء الذين قدموا استقالتهم. وأيد البرلمان توصية اللجنة في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

٦ - وخلال هذه الفترة المتسمة بالتوترات الداخلية ضمن الحكومة الاتحادية الانتقالية، بقي ممثلي الخاص أحمدو ولد عبد الله على اتصال وثيق بقادة الحكومة مشجعاً إياهم على العمل معاً لتسوية خلافاتهم بشكل سلمي. وفيما يتعلق باتفاق جيبوتي، يسرني أن أبلغ بأن المناقشات السياسية الجارية بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال شهدت تقدماً هاماً نحو تنفيذ هذا الاتفاق. فمن ١٦ إلى ١٩ آب/أغسطس، اجتمع وفدا الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في جيبوتي، حيث ساندا اختصاصات اللجنة الرفيعة المستوى واللجنة الأمنية المشتركة المنصوص عليهما في المادتين ٨ و ٩ من اتفاق جيبوتي. ولبدء تنفيذ الاتفاق، جرى التوقيع تقنيا على الوثيقة في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بحضور أعضاء من المجتمع الدولي.

٧ - ويشارك في رئاسة اللجنة الأمنية المشتركة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويحضر اجتماعاتها قادة القوات الأمنية للحكومة الاتحادية الانتقالية والقادة الميدانيون للتحالف من

أجل إعادة تحرير الصومال، ويقود وفد التحالف قائده الأعلى عمر حرشي. وتشمل المسؤوليات العامة للجنة الأمنية المشتركة: (أ) تقديم توصيات بشأن الطرائق والإطار الزمني للانسحاب التدريجي للقوات الإثيوبية؛ (ب) تنفيذ وقف المواجهة المسلحة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال؛ (ج) إنشاء قوة مشتركة للحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال للقيام بجملة أمور منها مراقبة الامتثال للاتفاق والتحقق منه ورصده؛ وتيسير إمكانية وصول المنظمات الإنسانية والمساعدة دون إعاقة، بما في ذلك حماية العاملين في قطاع المساعدة الإنسانية؛ والتحقيق في الانتهاكات المبلغ عنها في الاتفاق. ومن المتوقع أن تضطلع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدور مهم في هذا الصدد. وستجد اللجنة الأمنية المشتركة أيضاً حلولاً سلمية مناسبة في حالة انتهاك الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، تعد اللجنة توصيات لإعادة هيكلة القوات المسلحة الصومالية وإصلاحها. ومن المزمع أن تعمل بعثة الاتحاد الأفريقي عن كثب مع القوة الأمنية الصومالية المشتركة للمساعدة في رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه؛ وسد الفجوة قبل نشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار؛ وتوفير حماية كبار الشخصيات لكلا الطرفين؛ وتأمين خطوط الاتصال الرئيسية، لا سيما المطار والمنطقة K4 والميناء البحري؛ وتدريب القوة الأمنية الصومالية وبناء قدراتها، خاصة الشرطة. والاتحاد الأفريقي في سبيله إلى نقل عنصر للشرطة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي لهذا الغرض. وكما يشار إليه في الفقرة ١٢ أدناه، من المتوقع أن تملأ بعثة الاتحاد الأفريقي أي فراغ أمني قد ينشأ عن انسحاب القوات الإثيوبية وقبل وصول قوة دولية لتحقيق الاستقرار.

٨ - وعند نهاية الاجتماع الأول، وقع زعيما الوفدين المشاركين في اللجنة الأمنية المشتركة بلاغاً ختامياً في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، تدعو الفقرة ٨ منه إلى نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. واتفق أعضاء اللجنة الأمنية المشتركة أيضاً على طرائق مختلفة لتنفيذ ولاية اللجنة. ومن بين هذه الطرائق ما يلي: (أ) مراعاة وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال؛ (ب) فض اشتباك مقاتلي الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال؛ (ج) تيسير نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة؛ وإقامة اتصال بين الطرفين، فضلاً عن منع حدوث مواجهة مسلحة بينهما، وضمان السلوك والتصرف الملائمين للقوات المسلحة الصومالية فيما يتعلق بمراعاة الحقوق والمعايير الإنسانية، وهدم كل نقاط العبور غير القانونية التي تعيق سلاسة نقل المعونة الإنسانية.

٩ - وعقد الاجتماع الثاني للجنة الأمنية المشتركة في جيبوتي في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر. وحسبما اتُّفق عليه في وقت سابق، ركز أعضاء اللجنة على التخطيط

لتنفيذ وقف المواجهة المسلحة، كخطوة أولى نحو وقف كامل لإطلاق النار، والإطار الزمني لانسحاب القوات الإثيوبية من البلد ومواقع ذلك الانسحاب، واحتمال تشكيل قوة أمنية مشتركة.

١٠ - ووضعت اللجنة إعلانا متفقاً عليه لوقف إطلاق النار ووثيقة للتنفيذ. وطلب الطرفان المزيد من الوقت من الرئيس ليستشير كل منهما أنصاره، خاصة قادة القوات المقاتلة في الميدان، قبل توقيع الوثيقتين. وأوضح بلاغ صدر في نهاية الاجتماع في ٢١ أيلول/سبتمبر، أن أعضاء اللجنة الأمنية المشتركة منحوا ١٥ يوماً لإجراء المشاورات قبل استئناف الدورات المشتركة لوضع الطرائق العسكرية المفصلة في صيغتها النهائية، ريثما يتم إصدار إعلان وقف إطلاق النار.

١١ - ولتعزيز قدرات المندوبين المشاركين في اللجنة الأمنية المشتركة لوضع طرائق لوقف إطلاق النار قابلة للتطبيق، نظمت الأمم المتحدة، بشراكة مع البرنامج الإنمائي والمركز الأفريقي للحل البناء للتراعات، دورة تدريبية لأعضاء اللجنة في الفترة من ٩ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر في كيب تاون، جنوب أفريقيا. ووفرت الحلقة التدريبية أيضاً فرصة لبناء الثقة والأمان فيما بين المشاركين. ويجري التخطيط لحلقة عمل مستقلة لأعضاء اللجنة الرفيعة المستوى تنظم بشكل تجريبي في دوربان في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

١٢ - وتمثل الجولة الثالثة من المحادثات في جيبوتي خطوة أخرى إضافية إلى الأمام في عملية السلام. ووقعت الأطراف الصومالية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر اتفاقاً لوقف المواجهة المسلحة ينص على ما يلي: (أ) يبدأ العمل بوقف إطلاق النار في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر؛ (ب) يبدأ نقل القوات الإثيوبية من أجزاء من مقديشو وبيليتوين في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر وينتهي وفقاً لشروط اتفاق جيبوتي؛ (ج) توفر قوات بعثة الاتحاد الأفريقي، بمساعدة قوات الأمن الصومالية المشتركة، الأمن في المناطق التي تخليها القوات الإثيوبية. ولزيادة ترسيخ عملية السلام، اتفق الطرفان على أن تعمل اللجنة الأمنية المشتركة من داخل الصومال بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

١٣ - وتركز اللجنة الرفيعة المستوى التي ترأسها الأمم المتحدة على التعاون السياسي، بما فيه المناقشات المتعلقة بإدماج التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في حكومة مقبلة، أو بوصفه مجموعة معارضة رسمية. وتحتل مسائل من قبيل وضع دستور جديد، والعدل والمصالحة، والإدارة المنظمة للأزمة الإنسانية، وحملة عامة تهدف إلى تعبئة الدعم الصومالي

لاتفاق جيبوتي أيضاً مكانة بارزة في جدول أعمال اللجنة. وأُنشئ عدد من اللجان الفرعية المشتركة لتفصيل المقترحات التي يتعين اعتمادها في اجتماع لاحق.

١٤ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وجه ممثلي الخاص كلمة إلى الاجتماع الاستثنائي التاسع والعشرين لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) المعقود في نيروبي بشأن الحالة في الصومال. وقد دعت إلى عقد الاجتماع الدول الأعضاء في الهيئة لاستشارة المؤسسات الاتحادية الانتقالية بشأن الحالة في الصومال. ولدى اختتام الاجتماع في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الدول الأعضاء في الهيئة بلاغاً حثت فيه الأطراف الصومالية على تنفيذ اتفاق وقف المواجهة المسلحة الموقع في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر بحسن نية؛ وطلبت إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تعين حكومة جديدة وتنشئ إدارة جديدة في بنادير في غضون ١٥ يوماً من تاريخ البلاغ؛ ووضع الدستور في صيغته النهائية وسن قانون للانتخابات والأحزاب السياسية في غضون ٦ أشهر من تاريخ البلاغ. واتفقت الدول الأعضاء في الهيئة على تعيين ميسر للمساعدة على رصد تنفيذ قراراتها وتلقي التقارير المرحلية عن تنفيذ القرارات والاجتماع كل ستة أشهر لاستعراض التقدم المحرز بشأن هذا التنفيذ.

التطورات الأخرى

١٥ - تتواصل الاستعدادات في ''صوماليلاند'' ترقبا للانتخابات الرئاسية المقبلة، في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٩. وبدأت السلطات حملة إعلامية على نطاق البلد من أجل عملية تسجيل الناخبين. وأكدت جميع الأحزاب المسجلة للمشاركة في الانتخابات من جديد التزامها باحترام سيادة القانون واحترام الدستور والمحافظة على السلام والاستقرار. وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، انتخب حزب المعارضة الرئيسي، حزب السلام والوحدة والتنمية، مرشحيه لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس. ويجري الحزب الحاكم، حزب الشعب الديمقراطي المتحد، وحزب العدالة والرفاه، استعداداتهما لعقد مؤتمريهما من أجل اختيار مرشحيهما.

١٦ - إلاّ أن هناك شواغل من أن تؤدي الأزمة الاقتصادية الخانقة الناجمة عن استمرار الجفاف في جميع أرجاء الصومال، والارتفاع المهول في أسعار الأغذية والمواد البترولية على الصعيد العالمي، إلى زعزعة استتباب السلام والاستقرار في ''صوماليلاند''. وهناك مخاوف أيضا من أن يشكل الاتّجار بالبشر في المنطقة، وكذلك تزايد أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، خطرا حقيقيا على الاستقرار.

١٧ - ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ''بونتلاند'' في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وبعدئذ سيقوم أعضاء برلمان ''بونتلاند'' البالغ عددهم ٦٦ عضوا، والذين

سيتولى اختيارهم شيوخ عشائرهم من خلال الحصص الإقليمية، بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس عن طريق الاقتراع السري.

١٨ - وما فتئت الحالة الاقتصادية في الصومال قاتمة، إذ لم يطرأ عليها أي تحسن خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وتصاعد التضخم بلا كابح، لا سيما في الأجزاء الجنوبية من المنطقة الوسطى. وكان للانتكاسة الاقتصادية العالمية الراهنة وقعها الحاد على الاقتصاد الصومالي المتأزم أصلا. وارتفعت أسعار الوقود، خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٨، بما يقارب ١٧٠ في المائة في الأجزاء الجنوبية من المنطقة الوسطى بالصومال، التي أدى استمرار القتال فيها إلى خروج الناس منها في أفواج كبيرة، وإلى ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية فيها بما يزيد على ٢٥٠ في المائة عما كانت عليه خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

١٩ - وأدى الارتفاع الحاد في أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن على امتداد ساحل الصومال، وبخاصة في ''بونتلاند''- التي كانت تتمتع في وقت ما باستقرار نسبي - إلى إلحاق أضرار بالتجارة في موانئ البلد. وانخفضت قيمة الشلن الصومالي في ''بونتلاند'' بما يقارب ٨٠ في المائة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وإذا لم يتم تمكين المجتمعات المحلية، بمنحها وسائل لكسب العيش على نحو مستدام إثر تزايد التحديات على الصعيدين المحلي والعالمي، فقد يؤدي ذلك إلى أن يظل الصومال تربة خصبة لتفريخ المتطرفين المنعمين بالإحباط - الأمر الذي يشكل تحديا لاستقرار البلد والمنطقة وباقي أرجاء العالم.

٢٠ - ولن يكون دعمنا التقني فعّالا في المساعدة على تنشيط الاقتصاد الصومالي إلاّ إذا تمكنت الحكومة من ضبط تداول النقود المزورة في السوق. وهناك حاجة ملحة لاتخاذ تدابير لإنفاذ استخدام العملة الشرعية من خلال إصلاح المصرف المركزي الصومالي. وهذه التدابير لها أهميتها ليس من أجل وقف تصاعد التضخم فحسب، بل ومن أجل بناء مؤسسات تجارية وضمان استمراريتها. ويتعين على المجتمع الدولي تشجيع مثل هذا البرنامج ودعمه.

٢١ - وينبغي توجيه العون الدولي نحو تحقيق الانتعاش المبكر، علاوة على تحقيق التنمية في الأجلين القصير والطويل. إذ تؤثر هذه المشاكل، بالاقتران مع الحالة الأمنية المتردية، تأثيرا مباشرا على حياة أكثر من ٣ ملايين صومالي، هم في أمس الحاجة للسلام والمساعدة.

٢٢ - ومن الضروري أيضا وضع مجموعة مشتركة من المبادئ يلتقي حولها المجتمع الدولي وجميع الأطراف في الصومال، من أجل إيجاد زخم فعّال للتنمية في ذلك البلد. ويتعين الالتزام بدقة وبلا تحفظ بهذه المبادئ التوجيهية التشغيلية، التي يجب أن تصحبها حملة قوية للترويج لها وتوفير الإرشاد في تطبيقها. ويمكن أن يستند تحديد أولويات الأنشطة في الصومال إلى

الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها في حالات مشابهة، مثل حالتي أفغانستان ومنطقة البلقان. وينبغي أن تتناول هذه الأنشطة إيصال الخدمات الاجتماعية الأساسية، والبنية التحتية الريفية، والإنتاجية الزراعية، وفرص العمالة، والقدرة المؤسسية. ويمكن أن يصبح هذا النهج أيضا أداة دعوة فعالة لحشد المزيد من الموارد من أجل الصومال، وتحقيق نتائج على أرض الواقع لإحداث تغيرات مباشرة في حياة الفئات المهمشة وأسباب معيشتها.

باء- الحالة الأمنية

٢٣ - طرأ تدهور حاد على الحالة الأمنية في الأجزاء الجنوبية من المنطقة الوسطى بالصومال خلال الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر. ولا يزال فريق الرصد المعني بالصومال يلاحظ استمرار انتهاكات حظر الأسلحة في بيئة تعمها ممارسات الخروج على القانون وانعدام المساءلة. ولاحظ الفريق أيضا الدور الذي تؤديه أعمال القرصنة والسطو المسلح وعمليات الاختطاف ودفع الفدية، في مجال تمويل الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة. كما زادت الآثار المتراكمة للإهمال والفقر من عهود سابقة من تدهور الحالة. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار القتال في مواقع مختلفة على نطاق البلد، بين العناصر المناوئة للحكومة والقوات الإثيوبية التي تحظى بتأييد الحكومة الاتحادية المؤقتة. ومما يؤسف له أن القتال تسبب في خسائر فادحة في أرواح المدنيين. وينتظر أن يؤدي الاتفاق الذي جرى توقيعه مؤخرا من أجل وقف الأعمال العدائية المسلحة إلى نتائج إيجابية في الأسابيع المقبلة، وأن يعزز التقدم الذي أحرز حتى الآن في العملية السياسية.

٢٤ - وانسحبت القوات المسلحة الإثيوبية من بلدة بيليتوين الاستراتيجية في منطقة هيران، إثر محادثات جرت في الميدان مع مقاتلي التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، عقب توقيع اتفاق جيبوتي. ولا تملك الحكومة الاتحادية الانتقالية القدرة على الدفاع عن البلد والسيطرة عليه بأكمله، نظرا إلى افتقار جهازها الأمني للمعدات المناسبة والتدريب، اللازمين لاحتواء العناصر المسلحة بشكل فعّال. ويتفاقم هذا الوضع جرّاء عجز الحكومة عن دفع مرتبات الشرطة والقوات الوطنية، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وأدى هذا إلى تضعضع الروح المعنوية وسط أفراد القوات الحكومية، مما تسبب في عمليات هروب من الخدمة وبيع الأسلحة بصورة غير مشروعة. وتوقف المجتمع الدولي، الذي كان يدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في المحافظة على أمنها حتى ذلك الحين، لا سيما فيما يتعلق بالشرطة الوطنية، عن تقديم هذا الدعم بسبب الادعاءات المتعلقة بارتكاب بعض أفراد القوات الحكومية انتهاكات لحقوق الإنسان، وبسبب انعدام الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالتمويل المقدّم. ومن الضروري أن تعزز الحالة الأمنية في الصومال من خلال توفير الموارد المناسبة، نظرا إلى أهمية

المسائل الأمنية. وما لم تعالج على النحو الكافي مسألة مواصلة الدعم لقطاع الأمن، فإن ذلك لن يكون من شأنه سوى تعزيز موقف المناوئين للسلام. وقد تركت نسبة تقارب ٤٠ في المائة من أفراد الشرطة الذين دربتهم الأمم المتحدة الخدمة بسبب عدم دفع مرتباتهم.

٢٥ - وتتزايد المخاطر التي تتعرض لها أنشطة الأمم المتحدة جرّاء القتال في الصومال. وكاد مجمّع الأمم المتحدة المشترك في بايدوا أن يتعرض للإصابة عدة مرات أثناء هجمات شنتها جماعات مختلفة بمدافع الهاون. وتعوق هجمات مدافع الهاون التي تتعرض لها مهابط الطائرات وكثرة حواجز الطرق في الصومال، العاملين في المجال الإنساني من طرف كل من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن أداء مهامهم، وتتركهم أحيانا عالقين في مواقع غير آمنة، حينما لا يتم التعامل مع هذه الحالات بالقوة. وتزايد استهداف الجماعات المسلحة المباشر للموظفين الوطنيين والدوليين التابعين للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بمن فيهم من يتم التعاقد معهم من الأفراد والمنظمات نظير خدماتهم. ويتضح تفاقم الخطر من الهجوم الانتحاري بالقنابل الذي تعرض له مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هرجيسة، وقتل فيه اثنان من الموظفين، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٦ - ويساورني بالغ القلق بشأن أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة، وبخاصة الموظفون الوطنيون الذين صاروا هدفا للاغتيالات وعمليات الاختطاف داخل مجتمعاتهم المحلية. ونقل عدد من موظفي الأمم المتحدة الصوماليين وأسرهم من مراكز عملهم إلى أماكن أخرى داخل الصومال إثر تداول قوائم تحمل أسماء أشخاص مستهدفين بالاغتيال من قبل العناصر المناوئة للحكومة، التي تعرض جوائز نقدية من أجل اغتيالهم.

٢٧ - وهناك مؤشرات أيضا على أن معارضي الحكومة الاتحادية الانتقالية الذين يشكلون نواة حركة الشباب قد يتخذون مسارا أكثر تطرفا. ويوجد من ثمّ خطر متعاظم من ازدياد إمكانية استهداف موظفي الأمم المتحدة بهجوم إرهابي رئيسي آخر، في الصومال أو في مبنى مكاتب المنظمة في نيروبي. ويمثل التهديد الصادر عن حركة الشباب منذ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بشأن مهاجمة جميع الرحلات الجوية القادمة إلى مطار مقديشو، وما أعقب ذلك من هجوم بمدافع الهاون على إحدى الطائرات في ذلك المطار، مؤشرا إلى التدهور الكبير للحالة الأمنية في مقديشو.

٢٨ - ولم يبدأ بعد تنفيذ خطتي الطوارئ المحددتين في تقريري السابق، بشأن نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري إلى الصومال، نظرا إلى عدم بلوغ أي من العوامل المخففة للخطر مستوى يقلل المخاطر الأمنية إلى حد مقبول. ولا يمكن في ظل الظروف الراهنة، المضي في تنفيذ عملية نقل المكتب السياسي إلاّ إذا تزامن النقل مع

نشر قوة أمنية مناسبة. وجرى خلال الفترة بين ٢٨ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، نقل فريق مقر مشترك بين الوكالات من المقر إلى نيروبي، بغرض دعم أنشطة التخطيط لنقل المكتب السياسي والفريق القطري. ونتج عن تلك البعثة إعداد إرشادات استراتيجية أسهمت في إيجاد تصور للعمليات المتعلقة بنقل المكتب السياسي والفريق القطري إلى الصومال. وتخطط إدارتا الدعم الميداني وشؤون السلامة والأمن لنقل المكتب السياسي استنادا إلى هذا التصور.

٢٩ - وأشار مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي الصادر في ٤ أيلول/سبتمبر (S/PRST/2008/33)، إلى خطط الطوارئ المستمرة من أجل إنشاء بعثة حفظ سلام متكاملة تابعة للأمم المتحدة في الصومال، والتي تتوخى وضع خطط لنشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار، في إطار النهج الذي عرضته في تقريري المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/178 و Corr.1 و 2). وأعاد المجلس أيضا تأكيد استعداده على النحو المبيَّن في القرار ١٨١٤ (٢٠٠٨)، للنظر في الوقت المناسب في إنشاء عملية لحفظ السلام كي تخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، رهناً بإحراز تقدم في العملية السياسية وبتحسُّن الوضع الأمني في الميدان.

٣٠ - وفي هذا الصدد، طلب منِّي المجلس أن أقوم، في غضون ستين يوما، بما يلي: (أ) أن أقدِّم تفاصيل عن خططي للطوارئ، وأن أقدم وصفا مفصّلا وموحّدا لقوة متعددة الجنسيات ممكنة التحقيق، وولايتها والمهام المستمدة منها، لتشمل، في جملة أمور، حجم تلك القوة ونطاقها الجغرافي؛ (ب) أن أقدم مفهوما مفصّلا لعملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة يمكن تحقيقها؛ (ج) أن أقوم بتحديد ومفاتحة الدول التي يمكن أن تسهم بالموارد المالية والأفراد والمعدات والخدمات اللازمة. وأعرب المجلس أيضا عن استعداده لدعمي لدى اضطلاعي بهذه المهام.

١ - القوة المتعددة الجنسيات

٣١ - استجابة لطلب المجلس، طلبت من إدارة عمليات حفظ السلام أن تضع تصورا لقوة دولية لتحقيق الاستقرار، ممكنة التحقيق، لدعم تنفيذ اتفاق جيبوتي، مع مراعاة وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وكما يدرك المجلس، فإن هذه البعثة، التي تضم ٣ ٤٥٠ فردا، تنتشر الآن في مواقعها وتتولى تأمين المطار والميناء وتقاطع طرق هام في مقديشو، إلى جانب قيامها بدوريات في المنطقة المجاورة للمطار. وسيكون من المهم لدى تصميم أي قوة متعددة الجنسية مراعاة قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي الموجودة في الصومال، لضمان الاتساق بين القوات الموجودة على الأرض وفعاليتها.

٣٢ - وتحقيقا لهذه الغاية، زار فريق من إدارة عمليات حفظ السلام أديس أبابا في أيلول/سبتمبر كي يضع، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، وصفا موحّدا للقوة الدولية لتحقيق الاستقرار. وفي أعقاب هذه المشاورات وبعد زيادة تطوير الوصف الذي وضعه مكتب الشؤون العسكرية، يُقترح أن تتألف القوة الدولية لتحقيق الاستقرار الممكنة التحقيق من مقر ولواءين متعددي الجنسية ينبغي أن يعملا تحت قيادة موحدة. ويمكن أن يتألف أحد هذين اللواءين من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بعد تعزيزها؛ فإن لم يتسن تعزيزها أو إن لم يؤيد ذلك البلد الذي يتولى قيادة البعثة، فسيتعين حينذاك توفير لواء ثان متعدد الجنسيات. وستتمثل الولاية الأساسية للقوة الدولية لتحقيق الاستقرار في توفير مرحلة أولى من دعم يتيح تنفيذ اتفاق جيبوتي، بما يساعد الطرفين على إيجاد بيئة آمنة وتهيئة الظروف للقيام، في مرحلة لاحقة، بنشر عملية حفظ سلام متعددة الأبعاد تابعة للأمم المتحدة.

٣٣ - وستكون منطقة عمليات القوة الدولية لتحقيق الاستقرار مقصورة على مقديشو. وستشمل مهامها الرئيسية ما يلي: تأمين المنشآت الاستراتيجية في المدينة، ولا سيما المطار والميناء؛ ورصد الانسحاب المنظّم للقوات المسلحة الإثيوبية من مقديشو والتحقق منه، وفقا لاتفاق جيبوتي؛ وتيسير انتقال بعض العناصر من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومن فريق الأمم المتحدة القطري إلى مقديشو.

٣٤ - وستقوم القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، بالتعاون مع اللجنة الأمنية المشتركة التي أنشئت بموجب اتفاق جيبوتي، برصد وقف إطلاق النار والمساعدة على إيجاد بيئة آمنة في مقديشو.

٣٥ - وستتبع القوة الدولية لتحقيق الاستقرار نهجا تدريجيا. ففي المرحلة الأولى، سيجري نشر القوة المتعددة الجنسيات في مقديشو. وبالنظر إلى الظروف الأمنية، يمكن أن يتمثل أحد الخيارات في القيام بذلك انطلاقا من قاعدة بحرية (انظر ''قدرات القوة الدولية لتحقيق الاستقرار''، أدناه). وسيجري، بالتوازي مع ذلك، تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتمكينها من تأمين مطار وميناء مقديشو والمنطقة المحيطة بهما حتى مسافة تتجاوز مدى الهجمات بقذائف الهاون.

٣٦ - وفي المرحلة الثانية، ستقوم القوة الدولية لتحقيق الاستقرار برصد انسحاب القوات المسلحة الإثيوبية من مقديشو والتحقق منه. وينبغي أن يتم هذا الانسحاب بطريقة منظمة ومنسقة، بحيث تقوم القوات المسلحة الإثيوبية المغادرة بتسليم مواقعها إلى القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، تجنبا لحدوث فراغ أمني. وستكون الوحدات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وللقوة المتعددة الجنسيات مسؤولة عن قطاعات مختلفة من المدينة، ولكنها

ستعمل تحت القيادة الموحدة للقوة الدولية لتحقيق الاستقرار. وحالما تصل القوة الدولية لتحقيق الاستقرار إلى مستوى القدرة التشغيلية الكاملة، ستبدأ مباحثات مع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وإثيوبيا، والأطراف في اتفاق جيبوتي، بشأن ترتيبات انسحاب القوات الإثيوبية المتبقية من سائر أنحاء الصومال.

٣٧ - وفي المرحلة الثالثة، ستركِّز القوة الدولية لتحقيق الاستقرار على عملية تحقيق الاستقرار داخل مقديشو، من أجل إفساح المجال أمام الحكومة الاتحادية الانتقالية لتوطيد سلطتها. وستقوم القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، بالاشتراك مع اللجان التي أنشئت بموجب اتفاق جيبوتي وبالتنسيق مع القوة الأمنية الصومالية المشتركة المتوخى إنشاؤها، برصد اتفاق وقف إطلاق النار المرتقب وببناء الثقة من خلال دوريات مشتركة. وستقوم العناصر التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الموجودة في منطقة الميناء بدور هام في المساعدة على تأمين إيصال المعونة الإنسانية. وأثناء هذه المرحلة، ستدعم القوة الدولية لتحقيق الاستقرار أيضا انتقال الأمم المتحدة إلى مقديشو، وتيسير الاضطلاع ببعثة تقييم تقنية تابعة للأمم المتحدة.

٣٨ - وفي المرحلة الرابعة، ورهنا بالتقدم السياسي المحرز وبتحسن الوضع الأمني، وفي أعقاب قرار يتخذه مجلس الأمن، سيحدث انتقال من القوة الدولية لتحقيق الاستقرار إلى عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام متعددة الأبعاد. وينبغي ألاّ يتم هذا الانتقال إلاّ بعد وضع اتفاق لوقف إطلاق النار شامل وموثوق به. وسيتم نقل السلطة من القوة الدولية لتحقيق الاستقرار إلى الأمم المتحدة بعد الانتهاء من إقامة مقر لبعثة الأمم المتحدة ونشر عدد كاف من قوات العمليات والقوات المساعدة ووصولها إلى مستوى القدرة التشغيلية الأولية.

قدرات القوة الدولية لتحقيق الاستقرار

٣٩ - نظرا للبيئة المعقدة والمعادية للغاية السائدة على الأرض، فمن الجوهري أن تتمتع القوة المتعددة الجنسيات بكفاءة عالية وباكتفاء ذاتي وبسرعة الانتشار، وأن تملك قدرة كاملة على الدفاع عن نفسها ضد التهديدات المعادية. وسيكون تشكيل القوة، بطبيعة الحال، من صلاحيات بلد القيادة. ووفقا لتقديرات إدارة عمليات حفظ السلام تتمثل القوة المطلوبة في لواءين تقريبا لا يشملان عناصر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ غير أن قدرة القوة تعد أكثر أهمية من قوامها العددي.

٤٠ - وستحتاج القوة إلى قدرة تمكنها من القيام بدوريات راجلة وراكبة، ويشمل ذلك توفير الحماية أثناء التنقل، وإلى مؤازرة من قوة رد سريع ذات قدرة جوية وبرية على حد سواء. وستحتاج إلى طيران هجومي يمكن الاستعانة به لحراسة القوافل البرية؛ أو الاشتباك مع المركبات التقنية أو مطاردتها؛ أو حراسة الشحنات الداخلة إلى الميناء. وستكون هناك حاجة

إلى طائرات نقل عمودية لنقل وحدة قوات الرد السريع، والإخلاء الطبي، ونقل الإمدادات، ونقل الأفراد الآخرين المشاركين في مهمة القوة. وسيقتضي الأمر أيضا أن تكون هذه القوة مكتفية ذاتيا من الناحية اللوجستية.

٤١ - وكما أوضحت في تقريري السابق (2008/178، و Corr.1 و 2)، ينبغي أن تزود القوة المتعددة الجنسيات بما يلزم من قدرات وتدريب كي تتمكن من الدفاع عن نفسها بقوة، ولكن أيضا مع توخي الدقة في استخدام القوة، بالحرص على استعمال الحد الأدنى الضروري من القوة وتفادي الأضرار التبعية. ذلك أن الإفراط في استخدام القوة ووقوع أضرار تبعية تلحق بالمدنيين سيؤديان على الأرجح إلى استثارة رد انتقامي وتقويض أهداف البعثة.

٤٢ - وأخيرا سيقتضي الأمر قدرة بحرية تكرس لدعم العمليات البرية. وستكون هذه القدرة هامة بوجه خاص للقوة المتعددة الجنسيات أثناء مرحلة انتشارها، بما يسمح للقوة بأن تستخدم المرافق البحرية كمرتكز تنطلق منه لفرض وجودها في منطقة العمليات. وسيلزم توفير قدرة مستمرة تيسر إعادة الإمداد بالمعونة الإنسانية وتأمينها. وسيكون من المهم بطبيعة الحال تنسيق هذه العمليات البحرية مع الأنشطة الجارية التي تقوم بها الدول الأعضاء عملا بقراري مجلس الأمن ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨).

٤٣ - ومن المتصور أن تحتاج بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى حشد قوة لا يقل قوامها عن خمس كتائب عالية القدرة، كل منها مزودة بسرية آلية واحدة على الأقل تعمل كقوة رد سريع أو تشكلان معا كتيبة احتياطية. وستتألف الاحتياجات الإضافية الرئيسية من عدد كبير من المركبات المصفحة؛ ووسائل للاتصالات اللاسلكية والتكتيكية تتوافق مع الوسائل التي تستخدمها القوة الدولية لتحقيق الاستقرار؛ وأجهزة رادار لتحديد مواقع مدافع الهاون؛ وقدرة للحماية من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، ومعدات هندسية متقدمة؛ وقوارب متقدمة للقيام بالدوريات الساحلية؛ ومساعدة في مجال رسم الخرائط؛ ودعم لوجستي وطبي يشمل توفير التمويل والموظفين لمستشفى من الفئة الثانية. وسيقتضي ذلك دعما إضافيا من المانحين والشركاء، وقد يقتضي أيضا دعما من البلدان التي تساهم بقوات من خارج الاتحاد الأفريقي، تحت رعاية القوة الدولية لتحقيق الاستقرار. وسيكون من المفيد أن يجري، قدر الإمكان، نشر وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفقا لمعايير الأمم المتحدة تيسيرا لأي تحول للعملية في المستقبل إلى بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام.

الجدول الزمني لنشر القوات

٤٤ - من الواضح أن الجدول الزمني لنشر القوات سيتوقف على قدرة البلدان المساهمة والتطورات الحادثة على الأرض. وكمؤشر يهتدى به، تشير تقديرات إدارة عمليات حفظ السلام إلى أن القوة الدولية لتحقيق الاستقرار الممكنة التحقيق يمكن أن تبلغ مستوى القدرة التشغيلية الأولية (أي، إتمام المرحلة الأولى) في غضون ستة أشهر. وينبغي أن يتم انسحاب القوات الإثيوبية (المرحلة الثانية) بالتوازي مع مواصلة بناء القوة الدولية لتحقيق الاستقرار حتى تصل إلى مستوى القدرة التشغيلية الكاملة. وبعد ذلك يمكن الشروع بكل جدية في عمليات تحقيق الاستقرار.

القيادة والسيطرة

٤٥ - ستكون إقامة هيكل واحد موحد للقيادة والسيطرة أمرا حاسم الأهمية لنجاح القوة الدولية لتحقيق الاستقرار. ومن المتصور أن يوفر البلد الذي يقود القوة الدولية لتحقيق الاستقرار قائد هذه القوة، وأن يكون نائبه هو قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسيتولى بلد القيادة مهمة شغل الوظائف الرئيسية في مقر القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، مستوعبا فيها العاملين في بعثة الاتحاد الأفريقي، لأن ذلك سيكفل لكل منهما أكبر قدرة على الاستعانة بعناصر الطرف الآخر. أما على المستوى التشغيلي، فستحتفظ كل من بعثة الاتحاد الأفريقي والقوة المتعددة الجنسيات بالتسلسل القيادي الكامل الخاص بها، وستعمل في قطاعات متمايزة داخل مقديشو.

٤٦ - وبالرغم من أن البلد الذي يقود القوة الدولية لتحقيق الاستقرار هو الذي سيبلور بالتفصيل، بالاشتراك مع بعثة الاتحاد الأفريقي، المفهوم الخاص بالعمليات، فمن المتصور أن تعمل البعثة في القطاع الجنوبي الشرقي من المدينة، وتكون مسؤولة عن أمن المطار والميناء والمناطق الساحلية من مقديشو، تاركة المناطق الشمالية الشرقية للقوة المتعددة الجنسيات. ويمكن أن تشمل خيارات أخرى تقسيم المدينة تقسيما جانبيا إلى شمال وجنوب بموازاة الساحل.

٢ - عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام

٤٧ - جرى استعراض تخطيط الطوارئ الخاص بعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام الممكنة التحقيق لمراعاة تطور الحالة على الأرض والنشر المزمع لقوة دولية لتحقيق الاستقرار. ويستند مفهوم العمليات الخاص بعملية حفظ السلام إلى وجود قوة قوامها ٢٢ ٥٠٠ فرد تعمل في خمسة قطاعات بحجم لواء في كل أرجاء جنوب ووسط الصومال. وسيصاحب هذه

القوة وحدة ملائمة من الشرطة والمدنيين. وستشمل القوة وحدة بحرية وجوية تدعم العمليات البرية.

٤٨ - ومن المتصور أن توطد عملية الأمم المتحدة دعائمها في مقديشو أولا، وأن تتسلم مهام القوة الدولية لتحقيق الاستقرار بعد وضع اتفاق لوقف إطلاق النار شامل وموثوق به. ومع وصول عملية حفظ السلام لمستوى قوتها الكامل، سيوسع نطاق انتشارها تدريجيا ليشمل بقية أرجاء الصومال، مع أخذ التطورات الحادثة على الأرض في الحسبان.

٤٩ - وستشمل المهام الرئيسية لعملية حفظ السلام تهيئة بيئة سليمة وآمنة لإعادة بناء واستعادة مؤسسات الدولة في الصومال في جميع أنحاء البلد؛ وتأمين المنشآت الرئيسية، بما في ذلك موانئ الدخول والطرق الرئيسية، وتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها؛ وخلق بيئة سليمة وآمنة لإيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين؛ وتقديم المساعدة في إزالة الألغام والتخلص من المتفجرات؛ ودعم شكل مناسب لنزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين، أو البرامج ذات الصلة كبرامج مراقبة الأسلحة وإعادة إدماج أفراد المجتمعات المحلية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، جمع وفهرسة الأسلحة وتأمينها وتخزينها، ودعم إصلاح قطاع الأمن؛ والمساعدة في تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للمشردين داخليا واللاجئين.

٥٠ - ويتطلب التخطيط بمزيد من التفاصيل لعملية الأمم المتحدة، إيفاد بعثة لإجراء تقييم تقني شامل تزور المدن والمواقع الرئيسية داخل الصومال للتأكد من نطاق المهمة والهياكل المطلوبة لدعمها. ولما كان معظم جنوب ووسط الصومال يخضع الآن لتدابير الأمم المتحدة الأمنية المعمول بها في المرحلة الرابعة، وكانت مقديشو تخضع للتدابير الأمنية المعمول بها في المرحلة الخامسة، فإنه لن يتسنى إيفاد بعثة إلى الصومال لإجراء تقييم تقني إلا بعد أن تكون قوات الأمن الدولية قد ثبتت الاستقرار في مقديشو. وهذا ما يتوقع إنجازه في المرحلة الثالثة من مهمة تلك القوات. وسيجري الإعداد للبعثة ونشرها في ضوء القرارات التي سيتخذها مجلس الأمن في المستقبل والتطورات المستجدة على أرض الواقع. وبعد الانتهاء من نقل السلطات في مقديشو من قوات الأمن الدولية إلى الأمم المتحدة، تشرع عملية بناء السلام عندئذ في الانتشار التدريجي في مناطق رئيسية أخرى في جنوب ووسط الصومال.

٣ - الأموال والقدرات المطلوبة

٥١ - بناء على توجيهاتي، أعدت إدارة عمليات حفظ السلام قائمة البلدان التي يعتبر أن لديها القدرة على أن تقدم ما يلزم للقوة المتعددة الجنسيات المتوخى إنشاؤها من وحدات رئيسية أو قوات أو تمويل أموال أو معدات. وقد حدَّدت البلدان على أساس تقييم تقني

موضوعي أجراه مكتب الشؤون العسكرية التابع للإدارة. وعند إعداد القائمة، طلبت الإدارة أيضا من جميع أعضاء مجلس الأمن ومن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال موافاتها باقتراحاتهم.

٥٢ - وقد أثرت هذه المسألة مع زعماء بعض هذه البلدان المحددة، ومع منظمة دولية واحدة في الاجتماعات الثنائية التي عقدتها خلال المناقشة العامة لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين، وأوضحت أن الأوضاع الحالية في الصومال تستدعي إيفاد قوة متعددة الجنسيات، بدلا من عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وكانت الردود متباينة. فقد أبدى معظم القادة بشكل أو بآخر استعدادهم للنظر في الطلب، في حين أعرب العديد منهم عن رغبتهم في المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات. ثم قمت بعد ذلك بتوجيه رسائل إلى قادة جميع البلدان التي جرى تحديدها ناشدتهم فيها القيام بدور الدولة الرائدة، أو التعهد بتوفير ما يلزم للقوة من جنود أو أموال أو معدات. وأوضحت لهم أنه طلب مني أن أقدم تقريرا عن ذلك إلى مجلس الأمن بحلول ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وحالما أتلقى الردود الرسمية على رسائلي، سيمكنني أن أحدد للمجلس إمكانية إنشاء القوة من عدمها وأن أمده بالمشورة في هذا الشأن. وفي حالة ما إذا لم يكن بالإمكان إنشاء القوة المتعددة الجنسيات، فسأقدم مقترحات بديلة لينظر فيها مجلس الأمن.

جيم - إجراءات دعم قراري مجلس الأمن ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨)

٥٣ - يشكل تزايد حوادث القرصنة والسطو المسلح ضد السفن قبالة ساحل الصومال مصدرا آخر للقلق الشديد. فمنذ تقريري الأخير (S/2008/466)، خُطفت نحو ١٢ سفينة تقل كل منها زهاء ٢٠٠ بحار قبالة ساحل الصومال، ولا سيما في المنطقة البحرية المتاخمة ''لبونتلاند''. ومما يشكل تهديدا كبيرا لحرية التجارة والملاحة في المنطقة، تعاظم القدرات التي أصبحت بحوزة القراصنة. وكان مجلس الأمن طلب في قراره ١٨١٦ (٢٠٠٨)، من الدول المتعاونة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن مسائل القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر، أن تبلغ مجلس الأمن في غضون ثلاثة أشهر بالتقدم المحرز في الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بهذا القرار. وطلب المجلس مني أيضا أن أقدم تقريرا عن الحالة في غضون خمسة أشهر. وقد ذكّرت الدول الأعضاء المتعاونة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية بالتزامها بتقديم تقارير في هذا الصدد، وسأحيل ردودها إلى مجلس الأمن فور تلقيها.

٥٤ - وحتى الآن، تلقت الأمانة العامة تأكيدا من البعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة بأن البلدان التالية تتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية على مكافحة أعمال القرصنة: الاتحاد الروسي، إسبانيا، الدانمرك، فرنسا، كندا، الهند، الولايات المتحدة

الأمريكية. وتلقت الأمانة العامة أيضا رسائل من إسبانيا، والدانمرك، وفرنسا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية تؤكد لها فيها أن لديها بالفعل وحدات بحرية منتشرة قبالة ساحل الصومال لمكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، وذلك تمشيا مع القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨).

٥٥ - وفي ٢٢ آب/ أغسطس، على وجه التحديد، قادت الولايات المتحدة عملية إنشاء منطقة بحرية في المياه الدولية قبالة الساحل الصومالي لتسيير دوريات أمنية فيها. وهذه المنطقة التي يراد بها أن تكون منطقة عازلة بين ساحل الصومال وممرات النقل البحري قبالة جنوب اليمن، تجوبها ثلاث سفن من الولايات المتحدة، فضلا عن سفن من فرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي الوقت نفسه، استمرت كندا، وهولندا في دعم برنامج الأغذية العالمي بتوفير قطع بحرية لمرافقة السفن التي تحمل المساعدات الغذائية من مومباسا، كينيا، إلى مقديشو. ونشرت منظمة حلف شمال الأطلسي سبع سفن من مجموعتها البحرية الدائمة الثانية للتصدي لأعمال القرصنة قبالة ساحل الصومال. وتتمثل مهمة هذه المجموعة التي تضم سفنا من ألمانيا واليونان وإيطاليا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أساسا في حماية السفن التي تحمل المساعدات الإنسانية، فضلا عن السفن التجارية المؤهلة.

٥٦ - وفي ١٥ أيلول/ سبتمبر، أنشأ مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي وحدة تنسيق مهمتها دعم أنشطة المراقبة والحماية التي تقوم بها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قبالة ساحل الصومال. وأقر مجلس الشؤون العامة خطة لتنفيذ إجراء التنسيق العسكري وستضم خلية تنسيق مقرها في لندن. وأقر أيضا خيارا عسكريا استراتيجيا بشأن قيام الاتحاد الأوروبي بعملية بحرية محتملة. يعتزم الاتحاد الأوروبي القيام بها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٥٧ - ويقتضي تزايد عدد الدول الأعضاء والمنظمات التي تقوم بعمليات بحرية قبالة ساحل الصومال، مزيدا من التنسيق. وقد اقترح الاتحاد الأوروبي أن تقوم إدارة عمليات حفظ السلام بدور في هذا الصدد. وينبغي أن تستمر المناقشات بشأن تفاصيل المساعدة المطلوبة وما يترتب عليها من آثار في الموارد.

٥٨ - وتضعف أنشطة الأفراد الذين يقومون بأعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن قبالة ساحل الصومال الحكومة - الاتحادية الانتقالية وسلطات ''بونتلاند''. فقد اختطفت منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، نحو ٦٥ سفينة تجارية واختطف معها زهاء ٢٠٠ بحار قبالة ساحل الصومال، ولا سيما في المنطقة البحرية المتاخمة ''لبونتلاند''. ويقدر أنه منذ بداية عام

٢٠٠٨، دفع للقراصنة على سبيل الفدية ما بين ٢٥ و ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. والسلطات الاتحادية والمحلية هي الضحية لهذه الزيادة في أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، وليس لديها ما يلزم للتصدي لهجمات القراصنة من زوارق سريعة مجهزة تجهيزا جيدا، ومعدات الاتصالات والأسلحة النارية ذات القوة التدميرية العالية. وهناك صعوبة مرتبطة بأعمال القرصنة تتمثل في ايجاد مرافق لاحتجاز الأفراد الذين يقبض عليهم لارتكابهم أعمال القرصنة والسطو ضد السفن وتحديد المحكمة المختصة بمحاكمتهم. وقد أصبح إيصال مواد الإغاثة أكثر تكلفة وأكثر خطورة نظرا لزيادة احتمالات التعرض لأعمال القرصنة قبالة ساحل الصومال، فضلا عن الحواجز التي تقيمها على الطرق عناصر مارقة تعمل لحسابها ومليشيات عشائرية.

ثالثا – بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٥٩ – وقعت منذ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ هجمات لم يسبق لها مثيل على مواقع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال دونما سابق استفزاز. وقد سبقت هذه الهجمات قبل أسبوع موجة من أعمال عدائية ضد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كانت حصيلتها مقتل جنديين من أفراد حفظ السلام وجرح أربعة آخرين. ووقعت أيضا عدة هجمات على مواقع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في آب/أغسطس أسفرت إحداها عن مقتل جندي.

٦٠ – وحتى الآن، فإنه من أصل القوام المأذون به البالغ ٨ ٠٠٠ جندي، تتألف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الوقت الحاضر من كتيبتين بوروندیتين وكتيبتين أوغنديتين، مما يصل بمجموع القوات في مقديشو إلى ٣ ٤٠٠ جندي. وقد نشرت الكتيبة البوروندية الثانية في الصومال في الفترة ما بين ١١ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وبغية وصول البعثة إلى مستوى قوامها المأذون المؤلف من تسع كتائب، وعدد موظفيها في مقر القيادة البالغ ٧٠ موظفا دوليا، و ٦٧ من أفراد الشرطة، تقدر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال أنها ستحتاج إلى ٢٠٠ مليون دولار للفترة من كانون الثاني/ يناير إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، باستثناء الدعم المقدم للقوات على أساس ثنائي.

٦١ – وكما أشرت إليه في تقريري الأخير، فإن الأمانة العامة للأمم المتحدة تعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز وحدة التخطيط في أديس أبابا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولذا، فإني أدعو المجتمع الدولي إلى أن يقدم دون تأخير، لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، المساعدة المالية واللوجستية لدعم تنفيذ اتفاق جيبوتي.

رابعا – أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

٦٢ – واصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، في هذه الفترة الحرجة التي تفضي إلى تنفيذ اتفاق جيبوتي، جهوده لحشد المجتمع الدولي باتجاه التوصل إلى نهج مشترك لمواجهة التحديات التي يمر بها الصومال. ففي ١٦ أيلول/سبتمبر، اجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال في جيبوتي، للمرة الأولى تحت رئاسة ممثلي الخاص، لمناقشة الوضع في الصومال. وكان من بين المشاركين في المناقشات ممثلون للاتحاد الأفريقي، واللجنة الأوروبية التابعة لأمانة مجلس الاتحاد الأوروبي، ورئاسة الاتحاد الأوروبي (فرنسا)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الدولي، وكندا، وجيبوتي، ومصر، وإثيوبيا، وإيطاليا، وكينيا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. كما تحدث أمام الاجتماع ممثلون عن الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، الذين حضروا الاجتماع كوفد مشترك.

٦٣ – ورحب فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال بتوقيع اتفاق جيبوتي وتشكيل اللجنة الرفيعة المستوى ولجنة الأمن المشتركة. وحث أعضاء فريق الاتصال الأطراف الموقعة على اتفاق جيبوتي على الاتفاق على تدابير محددة لتنفيذ وقف المواجهة المسلحة وإتاحة الفرصة لانسحاب القوات الإثيوبية ونشر قوة تحقيق الاستقرار التي نص عليها اتفاق جيبوتي. كما أعرب فريق الاتصال عن تأييده التام لتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في اجتماعات اللجنتين.

٦٤ – وندد اجتماع فريق الاتصال باستمرار العنف في الصومال، لا سيما ضد النساء والأطفال. كما ندد بالهجمات ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ودعا جميع الأطراف إلى وقف العمليات العدائية على الفور والسماح بمرور المساعدات الإنسانية بحرية ودون أي عقبات. كما رحب فريق الاتصال بالتعاون السياسي فيما بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، ودعا جميع الصوماليين – في الداخل والخارج – إلى تقديم الدعم التام لاتفاق جيبوتي. وأعرب الفريق عن تصميمه على مساندة تعزيز هذا التعاون. وبالإضافة إلى ذلك فقد حث جميع الأطراف على الانضمام إلى العملية السياسية من أجل استعادة السلام والاستقرار إلى الصومال على وجه السرعة، وأكد على ضرورة عدم السماح لأي أفراد أو مجموعات بعرقلة عملية السلام. ورحب الفريق أيضا بالالتزام بعقد مؤتمر دولي للتعمير والتنمية في الصومال كما جاء في اتفاق جيبوتي، وأعلن استعداده للمشاركة فورا في الأعمال التحضيرية المطلوبة. وحث الأطراف على العمل من خلال اللجنتين المنصوص عليهما في اتفاق جيبوتي وأن يتفقوا على وجه السرعة على الخطط

والآليات اللازمة لدعم عمليات تسليم المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، بالتشاور مع شركائهم من الهيئات الإنسانية.

٦٥ - وفي يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، استضافت حكومة السويد اجتماعا تحضيريا لمؤتمر دولي للجهات المانحة بشأن الانتعاش والتنمية في الصومال، وهو المؤتمر الذي ورد ذكره في المادة ١١ من اتفاق جيبوتي. وقد رأس ممثلي الخاص هذا الاجتماع، الذي حضره ممثلون عن الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، ومجتمع المانحين. واستعرض هذا الاجتماع الموقف السياسي والأمني والإنساني الراهن في الصومال بهدف وضع استراتيجية مشتركة لمعالجة المسائل ذات الصلة في عام ٢٠٠٩. وخلص الاجتماع إلى أن الصومال يمر الآن بمرحلة ''ما قبل الانتعاش'' التي تسبق المساعدات التقليدية للانتعاش والتنمية. وتم الاتفاق في اجتماع ستوكهولم على أن تعطى الأولوية لتدفق الموارد الحالية والإضافية باتجاه دعم صنع السلام وتعزيزه. وفي حين أكد العديد من الجهات المانحة على توفر التمويل اللازم لتنفيذ اتفاق جيبوتي، فقد ذكروا أيضا أنهم يتطلعون إلى وجود أمارات تبرهن على موثوقية عملية السلام.

٦٦ - وقد توسع الفريق القطري للأمم المتحدة في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الانتقالية، كجزء من جهوده الرامية إلى زيادة دعمه للأنشطة الإنسانية الجارية، لا سيما في صوماليلاند وبونتلاند. وأجرى الفريق القطري استعراضات منتصف العام في هرجيسة وغاروي، بالاشتراك مع الشركاء الحكوميين، والجهات المانحة، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، لتحسين عمليات التنسيق وتعزيز المساءلة عن تنفيذ الخطة الانتقالية.

٦٧ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، كان قد تم جمع ١٦٤,٧ مليون دولار لأنشطة الانتعاش والتنمية في مختلف أنحاء الصومال، وهو ما يمثل ٥٨ في المائة من المبلغ المطلوب لتحقيق أهداف خطة الأمم المتحدة الانتقالية في عام ٢٠٠٨. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان يجري تنفيذ برنامج لتقدير المخاطر من أجل تحديد التدابير الإضافية اللازمة لكفالة مواصلة عمليات الأمم المتحدة بطريقة سليمة وآمنة في مختلف أرجاء الصومال، وزيادة هذه العمليات حيثما أمكن ذلك. وفي الوقت نفسه، يجري تنفيذ خطة الأمم المتحدة الانتقالية بطريقة متوازنة تدعم سكان الصومال ومؤسساته في آن واحد، ومن ثم خصصت الأموال لخمسة مخرجات استراتيجية، هي: بناء المؤسسات، والإدارة المحلية وتقديم الخدمات لا مركزيا، وسيادة القانون، والخدمات الأساسية، وتوفير سبل العيش. وما زال تنفيذ

استراتيجية الاتصالات مستمرا بغرض توفير معلومات للجمهور عن أعمال الأمم المتحدة في الصومال.

خامسا – الحالة الإنسانية

٦٨ – ما فتئت الحالة الإنسانية في الصومال تعاني من تدهور شديد. فطبقا لآخر تقدير عن الأمن الغذائي أُجري في آب/أغسطس ٢٠٠٨، زاد عدد الأشخاص المحتاجين إلى دعم سبل كسب العيش والدعم الإنساني بنسبة ٧٧ في المائة من ١,٨ مليون نسمة إلى ٣,٢ مليون نسمة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ويتضمن العدد الإجمالي نحو ٢,١ مليون نسمة في المناطق الريفية والحضرية ممن لا يتيسر لهم الحصول على الطعام الكافي وأصبحوا يبيعون ممتلكاتهم لشراء الأغذية. وهناك نحو ٨٧٠ ألف شخص شردوا حديثا (منذ آذار/مارس ٢٠٠٧) ونحو ٢٧٥ ألف مشردون داخليا لفترات طويلة أو آجال ممددة. وهناك قرابة ٨٥ في المائة من سكان الريف ممن يحتاجون إلى مساعدات إنسانية يعيشون في المناطق السفلى والوسطى من شبيلي والمناطق الوسطى من مدج وجلجادود وهيران.

٦٩ – ويعاني طفل واحد من بين كل ستة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، وهناك زيادة مستمرة في أعداد مَن يعانون من ذلك. وتصل معدلات سوء التغذية في معظم المناطق الجنوبية من المنطقة الوسطى بالصومال إلى ما يفوق عتبة الطوارئ التي تبلغ نسبتها ١٥ في المائة، وتربو هذه النسبة في كثير من المناطق على ٢٠ في المائة، في الوقت الذي تواصل فيه الازدياد. وقد تفاقمت الحالة بفعل الجفاف وارتفاع أسعار الأغذية، إلى جانب انهيار العملة الصومالية واستمرار حالة عدم الاستقرار. وقد ترك ذلك العديد من الأسر الصومالية دون موارد تكفل لها حتى احتياجاتها الأساسية الضرورية للبقاء على قيد الحياة، مثل الطعام والماء والمأوى.

٧٠ – ولم تعد الأزمة الإنسانية قاصرة على الأجزاء الجنوبية في المنطقة الوسطى من الصومال، بل أصبحت تمتد الآن لتشمل الأجزاء الشمالية المستقرة نسبيا. فهناك على الأقل ٣٥٠ ٠٠٠ شخص في الشمال بحاجة إلى مساعدات إنسانية لدعم سبل كسب العيش. وحيث أن ذلك يحدث في مناطق لا تواجه نزاعا فعليا، فإنه يبين مدى تعقيد الموقف الذي خلق أزمة في طول البلاد وعرضها.

٧١ – وتواجه عملية تقديم المساعدات الإنسانية صعوبات بالغة في ظل المستوى الراهن لانعدام الأمن والاستهداف المباشر للعاملين في الأنشطة الإنسانية. فقد قُتل ٢٩ شخصا من العاملين في مجال الإغاثة منذ بداية ٢٠٠٨، وجرى اختطاف ١٩ آخرين، بينما ما زال

١٠ قيد الاحتجاز. ورغم زيادة التهديدات الأمنية، فإن الوكالات الإنسانية مستمرة بشجاعة في محاولة الوصول إلى أشد الناس احتياجا. وقد توسعت بعض المنظمات في عملياتها في مناطق بعينها من الصومال، بينما اضطرت إحداها للأسف إلى الانسحاب الكامل.

٧٢ - وفي منطقة أفغويي، تم توزيع المعونة الغذائية على ٣٢٦ ٠٠٠ شخص شهريا. كما يتلقى ما متوسطه ٨٠ ٠٠٠ شخص، أغلبهم من النساء والأطفال، وجبات مطهوة يوميا من ١٦ مطبخا في مقديشو. وبلغ مجموع ما وزعته منظمات المساعدات الغذائية، في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٨، ٨٤ ٠٠٠ طن من سلع المعونات الغذائية على أكثر من مليوني مستفيد. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨ كان قد تم توزيع ما هو أكثر من نصف الحصص المقررة بقليل، حيث أن أصحاب السفن ألغوا شحنات كانت مقررة من قبل نظرا لحدوث انقطاع في عمليات الحراسة البحرية لسفن الإغاثة الإنسانية. فهناك ما يقرب من ٩٠ في المائة من الشحنات الغذائية إلى الصومال تُرسل بطريق البحر، وكان من المقرر شحن ١٥٠ ٠٠٠ طن بالسفن فيما بين شهري تشرين الأول/أكتوبر ونهاية عام ٢٠٠٨. وما لم تتوافر حراسة بحرية فإن جميع الشحنات الإنسانية إلى الصومال تصبح معرضة للخطر. وهناك عجز في التمويل الخاص بالمعونة الغذائية بمقدار ٩٨ مليون دولار للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى آذار/مارس ٢٠٠٩، ولذا فإن هناك حاجة عاجلة إلى تجديد مساهمات المانحين تلافيا للتوقف الكامل في تدفق شحنات الأغذية. وإنني ممتن لحكومة كندا على ما وفرته من مساندة بحرية لشحنات الأغذية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي حتى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، ولحكومة هولندا التي تقدمت لتولي المهمة بعد كندا اعتبارا من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٧٣ - وفي بيليتوين، ورغم صعوبة الوصول إلى المستفيدين والمسائل الأمنية، استطاعت الأمم المتحدة وشركاؤها توفير التغطية الغذائية الشاملة لنحو ١٥ ٠٠٠ طفل دون الخامسة، و ١ ٠٠٠ طفل ممن يعانون من سوء التغذية، وتطعيم ١٢ ٠٠٠ طفل ضد الحصبة، واضطلعوا بأنشطة في مجال المياه والنظافة العامة والصرف الصحي لنحو ٢٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا. وقدمت شبكات حماية الأطفال المدعومة من الأمم المتحدة التي تعمل في منطقة هيران، المساعدة إلى المجتمعات المحلية في متابعة وتحديد الأطفال المعرضين للخطر ووفرت لها خدمات الإحالة. وواصلت وكالات الأمم المتحدة دعمها لأربعين مركزا للتغذية بتقديم أغذية علاجية وتأهيلية. وخلال شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، توسعت الأمم المتحدة وشركاؤها في عدد برامج التغذية في مختلف أنحاء الصومال بتنفيذ ٣٠ برنامجا إضافيا، من ١٧٣ برنامجا، حتى يتسنى لها الاستجابة إلى الاحتياجات التغذوية المتزايدة لنحو ٢٠٠ ٥ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، ونحو ٣٠ ٠٠٠ يعانون من سوء التغذية

المتوسط. وفي شهر آب/أغسطس، بدأت الجولة الأولى في حملة التغطية الشاملة بالأغذية، حيث تم توزيع المكمل الغذائي يونيمكس، الغني بالفيتامينات والمعادن على نحو ٥٠٠ ٧ طفل دون سن الخامسة يعيشون في ٢٢ من مخيمات المشردين داخليا في بوساسو بالإضافة إلى معسكرات غاروي وغالكايو. وعلى طول ممر أفغويي وفي مقديشو، تلقى ٠٠٠ ٥٥ طفل دون سن الخامسة في مخيمات المشردين داخليا (وهو ما يقرب من ٩٠ في المائة من جميع الأطفال دون سن الخامسة في تلك المنطقة) جولة ثانية من التغذية الشاملة في شهر آب/أغسطس، ومن المقرر أن يحصلوا على جولة ثالثة في أواخر أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمم المتحدة تدعم نحو ٦٠٠ طفل في أربعة مخيمات للمشردين داخليا في جوهار، يستفيدون يوميا من برامج التغذية التكميلية المطهوة.

٧٤ - وأجريت الجولتان الثالثة والرابعة من أيام التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٨. ونجح البرنامج بالوصول إلى ٩٥ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة المستهدفين وعددهم ١,٨ مليون طفل، واشترك بالبرنامج أكثر من ٠٠٠ ١٠ متطوع كممارس تطعيم. وفي مقديشو ومخيمات المشردين داخلياً في أفغوي، طُعّم أكثر من ٠٠٠ ١٤٠ طفل تتراوح أعمارهم بين الستة أشهر و ١٥ عاماً ضد مرض الحصبة. ونفذت حملة التطعيم منظمة غير حكومية محلية بالتعاون مع المجتمعات المحلية واستهدفت حوالي ٩٥ في المائة من مجموع السكان ممن تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً. وتعد الحصبة إحدى المشاكل الصحية الخطيرة في الصومال وسبباً هاماً من أسباب وفاة الأطفال.

٧٥ - ومع انحسار الأعاصير الموسمية في خليج عدن، بدأت أعداد متزايدة من طالبي اللجوء، ولا سيما من الصوماليين، بالوصول إلى الشواطئ اليمنية. وحتى الآن، بلغ عدد الأشخاص الذين قاموا بهذه الرحلة البحرية الخطيرة إلى اليمن خلال عام ٢٠٠٨ أكثر من ٠٠٠ ٢٨ شخص، منهم ٠٧١ ١٩ صومالياً. ومات منهم خلال هذه الرحلة حوالي ٣٦٦ شخصاً، وفُقد ٢٣٩ شخصا آخرين. ومنذ بداية عام ٢٠٠٨ حتى ١٥ أيلول/سبتمبر، سُجّل ٩١١ ٤٥ لاجئاً في مخيم داداب للاجئين في كينيا، منهم ٨٧٩ ٤٣ لاجئاً وصلوا من الصومال. وهناك أيضاً حوالي ٠٠٠ ٦ لاجئ ينتظرون تسجيلهم.

٧٦ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، عُقدت مشاورات ميدانية من أجل عملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٩ في هرجيسة وغارو. ونظراً لشواغل أمنية، عقدت المشاورات بشأن مناطق جنوب وسط الصومال في نيروبي. وحددت حلقة العمل ثلاث أولويات استراتيجية للاسترشاد بها في التخطيط والتنفيذ في الميدان. وحتى نهاية أيلول/سبتمبر، لم يُمّول إلا ٦٥ في المائة فقط من عملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٨، التي طلب فيها تقديم

٦٤٦ مليون دولار. وتتفاوت مستويات التمويل فيما بين القطاعات تفاوتاً كبيراً، يتراوح من ٩ في المائة بالنسبة للاحتياجات من أجل التعليم إلى ٩٢ في المائة بالنسبة للإعانة الغذائية. ويجب إيلاء بعض القطاعات الرئيسية، مثل الصحة (١٦ في المائة)، والتغذية (٢٩ في المائة)، والزراعة وأسباب المعيشة (٢٤ في المائة)، وسلامة وأمن الموظفين (٨ في المائة)، اهتماماً عاجلاً إذا أراد مجتمع الأنشطة الإنسانية أن يقوم باستجابة متكاملة والحفاظ على المستوى الحالي من العمليات.

٧٧ - وقام مبعوثي الخاص للشؤون الإنسانية، عبد العزيز الركبان، بمهمة إلى المنطقة في آب/أغسطس بهدف دعوة بلدان الخليج إلى مشاركة أقوى في معالجة الأزمة الإنسانية في الصومال. وقد زار مبعوثي منطقة واجد في جنوب الصومال، ومخيم اللاجئين في داداب في شمال شرق كينيا.

سادسا - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٧٨ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في الصومال تتسم بالعنف العشوائي والاعتداءات المتكررة ضد المدنيين وخاصة النساء والأطفال. ومع تزايد الاقتتال، ترددت معلومات عن ارتكاب جميع الجماعات المسلحة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وذلك باستهداف المدنيين بصورة عشوائية واستخدام أسلحة ثقيلة وأجهزة متفجرة مرتجلة في مناطق ذات كثافة سكانية عالية. وحسب فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فقد ازداد عدد الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا عن طريق الهجمات العشوائية كالقنابل الموضوعة على جانب الطريق واستهدافهم المباشر. وارتفع عدد الحالات المبلغ فيها عن ارتكاب أعمال عنف جنسي ضد الأطفال من ١١٥ حالة في ٢٠٠٧ إلى ١٢٨ حالة في ٢٠٠٨. ويتزايد خطر تعرض النساء والأطفال في مستوطنات المشردين داخلياً أيضاً لأعمال عنف. وغالباً ما يحتجز أطفال وشبان في مراكز احتجاز دون إخضاعهم للإجراءات القانونية الواجبة.

٧٩ - ولا تزال انتهاكات حرية التعبير تثير القلق في جميع أرجاء الصومال. وقد حدّت السلطات في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' من حرية التعبير تحضيراً للانتخابات القادمة. ويواصل طرفا النزاع في مناطق جنوب وسط الصومال استهداف الصحفيين والمدافعين على حقوق الإنسان من خلال التهديد بالموت والاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني والتعذيب. ومع ذلك، فإنني أشعر بالتفاؤل للقرار الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المنشأة بموجب اتفاق جيبوتي بشأن النظر في مسائل العدالة والمصالحة في إطار الاتفاق.

٨٠ - وقام الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال بزيارة إلى الصومال وكينيا وجيبوتي وإثيوبيا في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وقدم النتائج التي توصل إليها إلى مجلس حقوق الإنسان في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وزارت بعثة فنية لتقييم حالة حقوق الإنسان المنطقة دون الإقليمية في الفترة من ١٩ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وتضمنت التوصيات الرئيسية التي قدمتها البعثة الحاجة للدعوة إلى درجة أعلى من المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب؛ وإصلاح القطاع الأمني بما في ذلك مسائل متعلقة بوضع قواعد للسلوك من أجل القوات العسكرية وقوات الشرطة، ولا سيما عبر التواصل مع اللجان الأمنية المشتركة الرفيعة المستوى المنشأة بموجب اتفاق جيبوتي. ولهذا، ينظر إلى وجود كيان معني بحقوق الإنسان ضمن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال كوسيلة دعم لعملية السلام عبر رصد حالة حقوق الإنسان وإعداد تقارير علنية والقيام بوظائف استشارية وبناء القدرات، إضافة على أنشطة الدعوة وإذكاء الوعي. وستنفذ هذه الأنشطة بالتعاون التام مع عناصر أخرى للمكتب السياسي للصومال، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمجتمع المدني، وكذلك السلطات المعنية وغيرها من الجهات الفاعلة.

سابعا - الأنشطة التنفيذية لدعم السلام

٨١ - كشف التدهور الأخير في الحالة الأمنية عن ضرورة استعراض الأمم المتحدة لبرامجها، وسبل تنفيذها وطرائقها. وجرى تقليص بعض العمليات، في حين استمر تنفيذ عدد من مبادرات الإنعاش والتنمية كأنشطة مكملة للأنشطة الإنسانية.

بناء المؤسسات

٨٢ - أحرز تقدم في تقديم الدعم للعملية الدستورية، ولا سيما في مجال الدعم الفني للجنة الدستورية الاتحادية المستقلة واللجنة البرلمانية من أجل الدستور. وبدأت اللجنة الدستورية الاتحادية المستقلة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ تنفيذ عملية وضع قواعد للتدريب تؤدي إلى تحسين القدرات من أجل صياغة الدستور في المستقبل. وبموازاة ذلك، سعت الأمم المتحدة إلى إشراك الأطراف في عملية جيبوتي في حوار حول كيفية المشاركة في إحراز تقدم على صعيد عملية صياغة الدستور. وأصبح اليوم كل من الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال يشارك بفعالية في هذه المناقشات.

٨٣ - وواصلت الحكومة الاتحادية الانتقالية عملها نحو تحقيق النقاط المرجعية المتفق عليها والتي حددت في مجموعة تدابير بدء العمل الممولة من قبل شركاء دوليين عن طريق الأمم المتحدة. وفي إطار هذه المجموعة من التدابير التي تمتد لفترة ستة أشهر تم توفير الدعم

للوزارات واللجان المستقلة والبرلمان الاتحادي الانتقالي في شكل معدات وإصلاح المباني العامة.

٨٤ - وفي ''صوماليلاند''، يقوم معهد صوماليلاند للخدمة المدنية في الوقت الحالي بتدريب ٤٤ موظفاً مدنياً على مسائل الموارد البشرية وإدارة الميزانية في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''، كما يجري التخطيط حالياً لتقديم الدعم للسلطات في مشروع إصلاح الإدارة المالية العامة بالتعاون مع البنك الدولي والشركاء الدوليين.

الإدارة المحلية وتقديم الخدمات لا مركزيا

٨٥ - أنشأت عملية بناء السلام على صعيد المقاطعات في المناطق الجنوبية الوسطى من الصومال مجالس مقاطعات وأقاليم عن طريق عملية مصالحة ومشاورات بين المجتمعات المحلية. ولا تزال المبادرة مستمرة في منطقتي شبيلي الوسطى والسفلى، ولو بوتيرة بطيئة بسبب الحالة الأمنية. ونظراً لتردي الأمن في أجزاء من المناطق الجنوبية الوسطى من الصومال، بدأ برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإدارة المحلية وتقديم الخدمات لا مركزيا بإجراء مناقشات مع السلطات لاختيار مقاطعات يمكن لصندوق التبرعات المشترك أن يستهدفها في الظروف الحالية. وبناء على هذه العملية، انخفض عدد المقاطعات المستهدفة من عشر مقاطعات إلى مقاطعتين يمكن فيهما إجراء تخطيط واستثمار قائمين على المشاركة على مستوى المقاطعات.

سيادة القانون والأمن

٨٦ - شددت الأمم المتحدة في دعمها لقوة الشرطة الصومالية على بناء القدرات المؤسسية، وخصوصاً إنشاء آليات إشراف قانونية داخلية وخارجية، والمساءلة. ولهذا الغرض، قُدّم تدريب خاص في أوغندا لبناء قدرات ومعارف صومالية في مجال إنشاء وحدة مراقبة داخلية. حيث تلقى ٨٠ من قادة مراكز الشرطة من مقديشو وأجزاء أخرى من جنوب وسط الصومال تدريباً على الإدارة الفعالة لمراكز الشرطة وعناصر الشرطة الجدد.

٨٧ - ويهدف برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في الصومال إلى تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية المعنية بتنسيق إجراءات مكافحة الألغام وإنشاء قدرات وطنية في مجال إزالة الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب، ويهدف في الوقت ذاته إلى جمع معلومات وبيانات عن أثرها وتقييمها. وقد ترسَّخ هذا البرنامج في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''، ومع النجاح في إنشاء مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام في مناطق جنوب ووسط الصومال في بايدوا في أوائل عام ٢٠٠٨، أصبح البرنامج اليوم يوفر تغطية وطنية كاملة. وخلال العام وحتى أيلول/سبتمبر، حصل أكثر من ٢٦ ٠٠٠ مشارك على توعية بخطر الألغام في خمس

مقاطعات حول بايدوا وحدها. وأثمر أيضاً برنامج تدريبي نظِّم لصالح أفرقة إبطال المعدات المتفجرة من الشرطة، حيث نجح أكثر من ٤٠ متدرباً في إكمال دوراتهم التدريبية. وبرهنت قدرة أفرقة إبطال المعدات المتفجرة التابعة لمركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام والأفرقة الطبية وأفرقة التوعية بخطر الألغام على التوسع في العمل في منطقة بايدوا على أن خيارات بناء القدرات الوطنية لا تزال قائمة نظراً للدعم الذي حظي به البرنامج من جميع الجهات الفاعلة في المنطقة، وذلك على الرغم من أن تردي الحالة الأمنية قد منع البرنامج من تحقيق الفائدة الكاملة منه بسبب القيود المفروضة على تواجد موظفي التدريب الدوليين. ففي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، استدعى وقوع حوادث عنيفة في هذه المنطقة إجلاء مؤقتاً لجميع الموظفين الدوليين، مع أن أيا من تلك الحوادث لم يكن على ما يبدو موجها بصورة متعمدة ضد المركز.

٨٨ - وفي قطاع العدل، واصلت الأمم المتحدة، في إطار شراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية، تقديم معونة قانونية مجانية للفئات الضعيفة. وعلى الرغم من الظروف الأمنية الصعبة، عملت المنظمات غير الحكومية بصورة وثيقة مع اللجان الاستشارية للشرطة المنشأة محلياً في مقديشو، التي تلقى أيضاً الدعم من الأمم المتحدة، من أجل معالجة قضايا الاحتجاز في الشرطة لفترة تتجاوز ٤٨ ساعة. وافتتحت مراكز معونة قانونية مجانية في مواقع في جميع أنحاء الصومال.

٨٩ - ودعمت الأمم المتحدة قيام وزارة العدل في صوماليلاند بإصدار قانون العدالة رقم ٢٠٠٧/٣٦ في صوماليلاند، الذي تكلل بالنجاح، والذي يهدف إلى تحقيق العدالة تجاه الأطفال من خلال إدراج أحكام تحمي حقوقهم في الإجراءات القانونية. وينشئ هذا القانون مؤسسات جديدة متنوعة مثل محاكم الأطفال، وشرطة الأطفال، ومكتب المراقبة الاجتماعية، ومراكز احتجاز الأطفال قبل المحاكمة، ومراكز إعادة تأهيل الأطفال، إضافة إلى إجراءات وعمليات متنوعة لم تطبق بعد في صوماليلاند. وستواصل اليونيسيف وشركاؤها تقديم الدعم التقني على النحو الذي تطلبه وزارة العدل في صوماليلاند.

توفير الخدمات الأساسية

٩٠ - سجلت تحسينات في ميدان الصحة العامة في جميع أنحاء الصومال. ففي جنوب الصومال، تركّز الدعم على تعزيز قدرات مقدمي الخدمات الصحية الأساسية. وتلقت المستشفيات في بيدوا وبنادير الدعم كي تتمكن من تقديم الرعاية الطبية للحوامل في حالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، أعيد تأهيل أو تحسين ٢٣ مركزا للخدمات في جميع أنحاء جنوب وسط الصومال، تتوفر فيها أجنحة خاصة للولادة، وخدمات الرعاية بعد الولادة،

والخدمات الاستشارية في حالات العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، ومعالجة الإصابات بالأمراض المنقولة جنسيا، والوقاية من فيروس المناعة البشرية والخدمات الإعلامية بشأنه. وفي بونتلاند، تم تدريب ١٠٠ أخصائي صحي وتقني مختبرات في مدن غاروى وبوساسو وغالكايو.

٩١ - وعززت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها نوعية التعليم من خلال توفير المدارس والمواد والتجهيزات والتدريب خلال الخدمة للمعلمين والقائمين على إدارة المؤسسات التعليمية. وأقيمت شبكات تعليمية نسوية في مناطق باي وباكول وغيدو، وتم تقديم الدعم لما يقرب من ٦٠٠ معلّم لتدريس الأطفال المشردين داخليا في مناطق شبيلي الدنيا والوسطى وأفغويي وجلجادود. وفي بونتلاند، ينفذ حاليا برنامج إرشادي عن مهارات التدريس في جميع المناطق، ويشارك فيه ٥٠٠ ١ مدرّس، وتقام أيضا في وسائل الإعلام المحلية حملة إعلامية عن تعليم الفتيات تحت عنوان ''اذهبي إلى المدرسة''، وتهدف إلى تحسين نسبة تسجيل الفتيات في المدارس.

سبل المعيشة

٩٢ - في آب/أغسطس ٢٠٠٨، أبرزت نتائج التقييم الموسمي الذي أجري بعد موسم هطول الأمطار ''الغو''، والذي يقيس الهطول السنوي في الفترة من منتصف نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، استمرار وترسخ الجفاف الذي يعاني منه الرعاة في المناطق الوسطى، إضافة إلى ضعف إنتاج المحاصيل في أهم المناطق المنتجة للحبوب. وبلغ إنتاج الحبوب لعام ٢٠٠٨ خلال موسم ''الغو'' ٠٠٠ ٨٥ طن، وهي ثالث أقل كمية منتجة من الحبوب منذ عام ١٩٩٥. وتعمل الأمم المتحدة مع شركاء من المنظمات غير الحكومية على تنفيذ مشاريع لدعم إعادة إحياء سبل المعيشة في مجالات الزراعة وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك لحوالي ٠٠٠ ٣ عائلة مشردة بسبب النزاع في مقديشو.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنسي ضد المرأة

٩٣ - يسعدني أن أبلغ عن زيادة تحديث الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال تنفيذ نهج متكامل يشمل الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، كان هناك ٢١ موقعا للاستشارات والاختبارات الطوعية، وستة مواقع للعلاج المضاد للفيروسات الرجعية، تقدم خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم في جميع أنحاء الصومال، ويوجد اثنان منها في جنوب وسط الصومال، وثلاثة في ''صوماليلاند''

وواحد في ''بونتلاند''. وقد استفاد قرابة ٠٠٠ ١٤ مريض و ٠٠٠ ١١ مستفيد من هذه الخدمات.

٩٤ - وفيما يتعلق بالعنف الجنسي ضد المرأة، تزايدت جهود الدعوة والاستجابة الطبية سعيا للحد من عدد حالات تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى والتقليل من الإعاقات التي تعاني منها النساء والتي ترتبط بهذه الممارسة. وتم تعيين مستشارين جنسانيين في وزارتي المرأة والشؤون الأسرية في ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' بغية بناء القدرات المتعلقة بالمسائل الجنسانية.

ثامنا - ملاحظات

٩٥ - أود أن أشيد بالتزام الأطراف الصومالية بعملية جيبوتي وبما حققته من تقدم كبير تجلى في اتفاق وقف المواجهة المسلحة الموقع في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. ويعد التعهد بتشكيل قوة أمنية مشتركة ووقف إطلاق النار خطوة حاسمة نحو إحلال السلام والأمن. وأود أيضا أن أرحب بما أبدته إثيوبيا من استعداد لسحب قواتها دعما لتطبيق وقف إطلاق النار. وأرحب كذلك بما أعربت عنه الأطراف من نية بإنشاء حكومة وحدة وطنية، وأتطلع إلى بدء المحادثات بشأن إنشاء هذه الحكومة. ولا تزال المشاركة في اتفاق جيبوتي مفتوحة أمام جميع الصوماليين. ولذلك، فإنني أحث جميع الصوماليين على الانضمام إلى العملية الجارية، وعلى تنفيذها بأمانة والالتزام دونما أي شروط بتحقيق السلام. ولا بد في الوقت نفسه من الإسراع في تنفيذ اتفاق أديس أبابا الذي وقعته قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بغية إنشاء إدارة موثوقة وكفؤة في مقديشو ومنطقتها.

٩٦ - وفي ما يتعلق بالاجتماع الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أود أن أرحب بما أبدته الدول الأعضاء في الهيئة من دعم لعملية السلام في الصومال وللمؤسسات الاتحادية الانتقالية. وسوف يواصل ممثلي الخاص العمل مع الهيئة لكفالة اتساق الدعم الدولي لعملية السلام في الصومال.

٩٧ - وتقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصورة أعم، لا سيما البلدان المجاورة للصومال، على أهبة الاستعداد لمساعدة الأطراف بجميع الوسائل الممكنة من أجل تدعيم المكاسب التي حققتها بشق الأنفس. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بالجهود التي يبذلها فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، الذي اجتمع في جيبوتي على هامش جولة المناقشات التي جرت في أيلول/سبتمبر بشأن عملية المصالحة، وأعاد تأكيد استعداده لدعم تنفيذ اتفاق جيبوتي. ولسوف يؤدي تقدم الحالة السياسية الذي سيواكبه تحسن البيئة الأمنية إلى تمهيد الطريق نحو

تحقيق المزيد من الفعالية في تقديم المعونة الإنسانية الضرورية. وسيؤدي ذلك إلى تهيئة بيئة من شأنها أن تفضي إلى عودة الأمم المتحدة إلى الصومال، وهي عملية جرى بالفعل إعداد الخطط المتعلقة بها.

٩٨ - ويشكل تدهور الحالة الأمنية، لا سيما في المناطق الجنوبية الوسطى من البلد، تحديا هائلا، لا أمام جهود المصالحة الجارية فحسب، بل وأمام تقديم المعونة الإنسانية وأمام استقرار المنطقة. وإنني أرحب بالتزام جميع الأطراف بإنشاء آلية لتسهيل ودعم تقديم المساعدة الإنسانية في الصومال. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة في هذا الشأن.

٩٩ - بيد أنه يساورني قلق بالغ حيال التهديدات الصادرة عن بعض المجموعات بمهاجمة الطائرات المسافرة إلى مطار مقديشو الدولي ذهابا أو إيابا. وإنني أدعو جميع المجموعات المسلحة إلى الامتناع عن فرض تدابير تعيق حركة الطيران إلى الصومال، مما يعيق بالتالي حرية الشعب الصومالي في السفر إلى البلد ومنه.

١٠٠ - وأود الإشادة بجميع المنظمات والموظفين ممن يعملون على توفير المساعدة الإنسانية لشعب الصومال، ويواصلون أداء عملهم النبيل في بيئة شديدة الخطر والتوتر. وأود أن أؤكد لهم أن المجتمع الدولي يدرك تمام الإدراك مدى مثابرتهم والتضحيات الهائلة التي يقدمونها لتحسين حياة الكثيرين من المعذبين في الصومال.

١٠١ - وإنني أرحب بقراري مجلس الأمن ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨) بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر، اللذين يدعو مجلس الأمن بموجبهما الدول الأعضاء القادرة في المنطقة على العمل معا، بالتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، لقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. وأُثني على الجهود التي بذلتها كندا والدانمرك وفرنسا وهولندا وحلف شمال الأطلسي لتوفير دوريات المرافقة البحرية لسفن المعونة الإنسانية، وأدعو الحكومات الأخرى إلى تقديم مساعدة مماثلة. وأثني أيضا على قرار الاتحاد الأوروبي إنشاء آلية تنسيق لتسهيل تقديم الدول الأعضاء للدعم بصورة منظّمة، وتوفير دوريات المرافقة لسفن المعونة الإنسانية، وأدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى المشاركة في هذا الجهد. وأرحب بقرار كل من حكومة الهند وحكومة الاتحاد الروسي بالتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال في مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن. وأهيب أيضا بالمجتمع الدولي أن يعالج بصورة عملية وفعالة المسائل القانونية المتعلقة بالأشخاص المقبوض عليهم أثناء مشاركتهم في أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن. وسوف تواصل الأمم المتحدة العمل، في هذا الصدد، مع المنظمة البحرية الدولية لرصد تنفيذ القرارين ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨).

١٠٢ - وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أداء دور محمود في نشر الاستقرار في الصومال، لا سيما في مقديشو. كما أن أفراد البعثة يستحقون منا كل دعم وتشجيع، وإنني أشجب أي هجمات تجري ضدهم. ويلقي اتفاق وقف المواجهة المسلحة الموقع في تشرين الأول/أكتوبر بمسؤوليات محددة على عاتق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولذا، فإنني أجدد دعوتي إلى الدول الأعضاء التي تعهدت بالمساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بأن تبادر إلى نشر قواتها دون تأخير. وأدعو المجتمع الدولي أيضا إلى تقديم الدعم المالي واللوجستي لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كي تتمكن من الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها على نحو فعال في إطار اتفاق وقف المواجهة المسلحة. كما أرحب بنشر حكومة بوروندي مؤخرا لكتيبة ثانية بغرض زيادة عدد قوات البعثة.

١٠٣ - واستنادا إلى سابق خبرة الأمم المتحدة في الصومال، فإنني حريص على اتساق استراتيجية المجتمع الدولي للتصدي للمخاطر المتعددة التي تواجه استقرار المنطقة والسلم والأمن الدوليين انطلاقا من الصومال. ولذلك فإنه لا مناص من الجمع بين العملية الجارية لمناهضة القرصنة، وعملية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والقوة المتوخاة المتعددة الجنسيات في جهد منسق يستهدف التصدي الفعال لحالة انعدام القانون السائدة في الصومال، سواء من حيث عواقبها أو منبعها، الأمر الذي أصبح يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وبالنظر إلى أن الظروف الحالية ليس من شأنها أن تفضي إلى إنشاء بعثة سلام تابعة للأمم المتحدة، فإنني أناشد الدول الأعضاء أن تستجيب لطلبي وأن تتعهد بتقديم القوات والأموال والمعدات من أجل قوة متعددة الجنسيات.

١٠٤ - وأخيرا، أود أن أعرب عن خالص تقديري لممثلي الخاص للصومال الذي يواصل العمل دون كلل للنهوض بقضية السلام والمصالحة بين شعب الصومال. وأشيد أيضا بجميع الموظفين، الوطنيون منهم والدوليون، الذين يعملون في ظروف صعبة لمصلحة السلام. وأدعو الأطراف الصومالية والدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم لممثلي الخاص والتعاون معه.